

بوجي يرد: لا مكتب لإدارة المشاريع بل اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي

المشاريع بالتنسيق مع الجهة المستفيدة وبإشراف بعثة الاتحاد الأوروبي. وأوضح ان كل اتفاقية تمويل تخضع للمراقبة من قبل بعثة مرسله من الاتحاد الأوروبي في بروكسل للتأكد من تنفيذ كافة بنود الاتفاقية وفق الأصول. وأورد البيان الجهاات المستفيدة حتى تاريخه (القطاع العام والمؤسسات العامة والمؤسسات التي لا تتوخى الربح): إدارة الاحصاء المركزي، جمعية المستهلك، المركز الأوروبي اللبناني للتحديث الصناعي، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، وزارة الصناعة - معهد البحوث الصناعية، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، كفالات، المركز اللبناني لحفظ الطاقة، مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة المالية، وزارة الصناعة، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة العدل، مرفأ بيروت، رئاسة مجلس الوزراء، مجلس شوري الدولة، الهيئة الناظمة للاتصالات.

ردّ الأمين العام لمجلس الوزراء سهيل بوجي على ما اوردته إحدى الصحف عن مكتب إدارة المشاريع، مؤكداً أن ما ورد غير صحيح ويفتقد إلى الدقة والموضوعية. وأوضح في بيان وزعه أمس أن الاتحاد الأوروبي بدأ بتأسيس وحدات لإدارة المشاريع في الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ في الدول التي وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد تم تأسيس وحدة إدارة المشاريع في رئاسة مجلس الوزراء وفقاً لبنود اتفاقية التمويل التي وافق عليها مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٢٩ تاريخ ١٠ - ٤ - ٢٠٠٣ والتي تم توقيعها مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢ - ٧ - ٢٠٠٣ على أن تتولى هذه الوحدة الاشراف والتأكد من حسن تنفيذ المشاريع الممولة من الهبات المقدمة من الاتحاد الأوروبي الى مختلف الإدارات العامة والمؤسسات العامة المعنية فيها.

وأظهر بيان الرد البرامج والمشاريع من الهبات المقدمة من الاتحاد الأوروبي عبر جداول تفصيلية، مفنداً آلية تحضير اتفاقيات التمويل، وتحديد المشاريع الممولة من البرامج، وكذلك تنفيذ المشاريع التي تتم متابعتها من قبل فريق عمل وحدة إدارة